

في السعودية الإقرار غير الموثق يحتاج دعوى. والتوثيق وفق نظام التوثيق هو الذي يجعله سنداً تنفيذياً بعد نفاذ النظام الجديد. يفرّق نظام الإثبات بين الإقرار القضائي وغير القضائي، ويجوز أن يكون الإقرار مكتوباً، والإقرار القضائي حجة قاطعة على المقرّ، والمقرّ ملزم بإقراره ولا يملك الرجوع عنه. [1] ونظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/237) وتاريخ 3/11/1447 هـ صدر في 20 أبريل 2026 ونُشر في 1 مايو 2026، ويُعمل به بعد مئة وثمانين يوماً من النشر، ويحل محل نظام عام 1433 هـ. والعقود والإقرارات الموثقة وفق نظام التوثيق سندات تنفيذية. وهذه الصفحة لا تسمّي يوم تمام المدة. [2] وفي الإمارات تسرد المادة (212) من المرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2022 السندات التنفيذية، ودخول الإقرار الموثق في القائمة قيد المراجعة. [3]

➔ **نظام الإثبات:** <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/2716057c-c097-4bad-8e1e-ae1400c678d5/1>

➔ **نظام التنفيذ:** <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/67dd54bc-c33a-48c8-8356-b44700a9ab55/1>

➔ **الإقرار بسداد دين:** <https://my.gov.sa/en/services/19814>

إقرار دين وتعهد بالسداد

إقرار بمديونية وتعهد بسدادها في دول الخليج. استبدلوا كل [عبارة بين معقوفين]. هذا الخطاب ليس سنداً لأمر صادراً من نافذ، وتوثيقه أو رفع دعوى به إجراء لاحق. هذه نقطة انطلاق، وتُراجع من محامٍ مرخّص في الدولة المعنية قبل الاستعمال.

البند (1): الطرفان

أقرّ أنا [اسم المدين]، هوية/سجل تجاري [●]، وعنواني [●] («المدين»)، بأن في ذمتي ديناً لـ [اسم الدائن]، هوية/سجل تجاري [●]، وعنوانه [●] («الدائن»).

البند (2): المبلغ رقماً وكتابة

مقدار الدين [المبلغ رقماً] [العملة]، وكتابةً: [المبلغ كتابةً]. والكتابة هي المعتمدة إذا اختلفت مع الرقم. ولا يدخل في هذا المبلغ ما لم يُسمَّ هنا: [فائدة / غرامة / مصاريف، أو «لا شيء»].

البند (3): مصدر الدين

نشأ هذا الدين عن [عقد مؤرخ / فاتورة رقم / ثمن مبيع / قرض / غيره: ●]، في [التاريخ]. ولم يُسدّد منه حتى تاريخ هذا الإقرار إلا [●]، والمتبقي هو المبلغ في البند (2).

البند (4): السداد دفعة أو أقساطاً

(أ) دفعة واحدة في [التاريخ]. احذفوا هذا الخيار إن كان السداد أقساطاً.

(ب) أقساطاً كما في الملحق (1). وُسدّد كل قسط في تاريخه. احذفوا هذا الخيار إن كانت دفعة واحدة.

البند (5): حلول الأجل عند التخلف

إذا تخلف قسط عن مواعده [●] يوماً بعد إخطار مكتوب، حلّ الباقي من غير حاجة إلى إعدار آخر، ما لم يتفق الطرفان على مهلة أطول في كتاب لاحق. وهذا شرط تعاقد في هذه المسودة، لا قاعدة ننقلها من نظام.

البند (6): مكان الوفاء

يُوفى الدين بتحويل إلى الحساب [●] لدى [البنك]، أو بالتسليم في [المدينة]. وتبرأ الذمة بقدر ما يصل إلى الدائن لا بقدر ما يُرسل.

البند (7): القانون والمحكمة

يخضع هذا الإقرار لقانون [دولة خليجية]، وتختص بنظر النزاع محكمة [●] في [المدينة]. ولا يختار هذا النموذج الدولة ولا المحكمة نيابة عن الطرفين.

البند (8): التوقيع والشهود

المدين: الاسم [●] · الصفة [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

الدائن (اطلاعاً): الاسم [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

الشاهد الأول (اختياري): الاسم [●] · الهوية [●] · التوقيع [●]

الشاهد الثاني (اختياري): الاسم [●] · الهوية [●] · التوقيع [●]

البند (9): طريق التنفيذ

(أ) يوثق هذا الإقرار لدى جهة التوثيق المختصة في [الدولة] إذا أراد الطرفان أن يُعامل معاملة السند التنفيذي حيث يجيز النظام ذلك.

(ب) أو يُستغنى عن هذا الخطاب بسند لأمر على المنصة الرسمية. وفي السعودية المنصة نافذ. وانظروا [نموذج السند لأمر](#).

(ج) إذا بقي الإقرار غير موثق في السعودية فهو يحتاج دعوى، لا طلباً تنفيذياً مباشراً. والدعوى تُعدّ في [صحيفة الدعوى](#).

ملاحظات عن الإثبات في السعودية

نظام الإثبات. ولا يُعاد هنا ما لم يُراجع من النص. [1]

البند	النص
نوعه	يفترق النظام بين الإقرار القضائي والإقرار غير القضائي (المادة الرابعة عشرة). [1]
الكتابة	يجوز أن يكون الإقرار مكتوباً (المادة السادسة عشرة). [1]
حجيته	الإقرار القضائي حجة قاطعة على المقرّر (المادة السابعة عشرة). [1]
الرجوع	المقرّر ملزم بإقراره ولا يملك الرجوع عنه (المادة الثامنة عشرة). [1]

ملاحظات عن التنفيذ في السعودية

نظام التنفيذ الجديد. صدر في 20 أبريل 2026، ونُشر في 1 مايو 2026، ويُعمل به بعد مئة وثمانين يوماً من النشر. ولا يُسمّى يوم تمام المدة في هذه الصفحة. ويحل محل نظام عام 1433هـ. [2]

البند	النص
الإقرار الموثق	العقود والإقرارات الموثقة وفق نظام التوثيق سندات تنفيذية (المادة السابعة، الفقرة 1، البند و). [2]
الإقرار غير الموثق	يحتاج دعوى. ولا يُقدّم به طلب تنفيذ مباشر بناء على ما رُوجع هنا. [2]

ملاحظات عن الإمارات العربية المتحدة

المرسوم بقانون الاتحادي رقم (42) لسنة 2022. [3]

البند	النص
القائمة	تسرد المادة (212) السندات التنفيذية. [3]
الإقرار الموثق	هل يدخل في تلك القائمة: قيد المراجعة. ولا يُذكر بند من القائمة لم يُراجع.

الكويت وعمان والبحرين وقطر

- الكويت: قيد المراجعة. لا رقم مادة ولا رسم ولا مهلة.
- سلطنة عُمان: قيد المراجعة. لا رقم مادة ولا رسم ولا مهلة.
- البحرين: قيد المراجعة. لا رقم مادة ولا رسم ولا مهلة.
- قطر: قيد المراجعة. لا رقم مادة ولا رسم ولا مهلة.

الملحق (1): جدول الأقساط

احذفوا الملحق إذا كان السداد دفعة واحدة. ومجموع المبالغ يساوي البند (2).

القسط	تاريخ الاستحقاق	المبلغ
1	[التاريخ]	[المبلغ]
2	[●]	[●]
3	[●]	[●]

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محام بموكل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محام مختص في كل دولة معينة. آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محام مرخص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتتحقق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محام مرخص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخصة بموجب [ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنّف 4.0 الدولي \(CC BY 4.0\)](#). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-إقرار-دين / <https://www.qanu.ai/ar/> · آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية · CC BY 4.0

المصادر

- [1] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام الإثبات <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/2716057c-c097-4bad-8e1e-ae1400c678d5/1>
- [2] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/237) وتاريخ 3/11/1447 هـ (20 أبريل 2026)، المنشور في 1 مايو 2026، ويُعمل به بعد مئة وثمانين يوماً من النشر، ويحل محل نظام عام 1433 هـ. المادة السابعة، الفقرة (1)، البند (و): العقود والإقرارات الموثقة وفق نظام التوثيق سندات تنفيذية. <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/67dd54bc-c33a-48c8-8356-b44700a9ab55/1>
- [3] تشريعات الإمارات، المرسوم بقانون اتحادي رقم (42) لسنة 2022 بشأن قانون الإجراءات المدنية، المادة (212) (قائمة السندات التنفيذية). ولم يُحسم في هذه الصفحة هل يدخل الإقرار الموثق في القائمة. <https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1602>
- [4] المنصة الوطنية (my.gov.sa)، خدمة «Declare debt repayment» رقم 19814: إقرار بأن ديناً قد سُدد. وهي غير هذا النموذج. <https://my.gov.sa/en/services/19814>
- [5] منصة نافذ، إنشاء ورقة السند لأمر وتسجيلها إلكترونياً https://nafith.sa/execution_documents